«الوطني»: 1,5 مليار دينار مشاريع مسندة في 2021 .. بنمو 13٪

3 مليارات دينار مشاريع يتوقع إسنادها بالكويت خلال 2022

■ «البناء والتشييد» استحوذ على 50٪ من المشاريع المسندة بـ 705 ملايين دينار بالعام الماضي ■ 315 مليون دينار قيمة العقود المتوقع إسنادها بالقطاع النفطي خلال العام الحالي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن وتيرة إسناد المشاريع بالكويت تسارعت خلال الربع الأخير من 2021، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة إلى 556 مليون دينار، مسجلة قفزة ربع سنوية بنسبة 265٪، وأيضا قفزة سنوية بـ 279٪، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن مجلة «ميد».

وبذلك يصل إجمالي قيمة المشاريع المسندة في عام 2021 إلى 1,5 مليار دينار، بنمو نسبته 13٪ مقارنة بعام 2020، وجاءت تلك القيمة أقل من التوقعات، والتي أشارت في وقت سابق إلى وصول قيمة المشاريع إلى 2,4 مليار دينار نتيجة لتأخير العطاءات الحكومية في ظل تقليص الإنفاق الرأسمالي وقيود سلاسل التوريد الناجمة عن الجائحة.

وكان قطاع النفط والغاز المحرك الرئيسي الذي عزز قيمة المشاريع المسندة في الربع الرابع من عام 2021، أما خلال عام 2021 فقد احتل قطاع البناء والتشييد الصدارة باستحواذه على 50٪ من إجمالي المشاريع المسندة، تبعه قطاع النفط والغاز بنسبة 32٪. وتتوقع MEED تسارع وتيرة أنشطة المشاريع في عام 2022، إذ من المقرر إسناد مشاريع بقيمة 3 مليارات دينار.

وبلغت قيمة المشاريع التي تم إسنادها ضمن قطاع البناء والتشييد في الربع الرابع من عام 2021 نحو 128 مليون دينار، وكان الجزء الأكبر منها لمشروع ضاحية حصة المبارك ـ المباني التجارية منخفضة الارتفاع (42 مليون دينار) والمشروع التابع لشركة نفط الكويت لمعالجة تلوث التربة ضمن برنامج تأهيل البيئة (36 مليون دينار).

أما خلال عام 2021 فقد بلغ إجمالي قيمة المشاريع المسندة ضمن قطاع البناء والتشييد 705 ملايين دينار، بزيادة قدرها 89٪ عن عام 2020. وفي عام 2022، من المتوقع إسناد عقود بقيمة 723 مليون دينار للقطاع.

وتشمل تلك المشاريع تولي الأمانة العامة لمجلس الوزراء عملية تطوير أربعة مواقع ضمن محور جسر الشيخ جابر الأحمد (165 مليون دينار) ومشروع جنوب الكويت للتنقيب والنقل والمعالجة (150 مليون دينار) التابع لشركة نفط الكويت، وكلاهما سيتم إسناد أعماله في الربع الثاني من عام 2022.

وعلى صعيد قطاعي الكهرباء والمياه، تباطأت وتيرة إسناد المشاريع مجددا في الربع الرابع من عام 2021، إذ انخفضت بنسبة 5٪ على أساس ربع سنوي إلى 45 مليون دينار. وتم إسناد عدة عقود صغيرة خلال الربع الأخير من العام الماضي بما في ذلك اثنان من مشاريع تغذية محطات التحويل الرئيسية التابعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بقيمة 30 مليون دينار.

إلا انه من المتوقع أن ينتعش نشاط قطاعي الكهرباء والمياه في عام 2022 على خلفية تجهيز مشاريع قيد الاعداد بقيمة تصل إلى نحو 798 مليون دينار. ومن المتوقع تنفيذ العديد من مشاريع المياه على نطاق واسع في النصف الأول من عام 2022، بما في ذلك محطة معالجة مياه الصرف الصحي (173 مليون دينار) التابعة لوزارة الأشغال العامة، والمرحلة الثانية من محطة تحلية المياه المالحة (130 مليون دينار) التابعة لوزارة الكهرباء والماء.

لم يتم إسناد أي مشاريع نهائيا ضمن قطاع النقل في الربع الرابع من عام 2021. ويعتبر هذا هو الربع الثالث على التوالي الذي يشهد تباطؤا في أنشطة القطاع وذلك بعد الربع الثاني من العام الماضي والذي بلغت فيه قيمة المشاريع المسندة 5 ملايين دينار.

ومستقبلا، من المتوقع أن يتم إسناد مشاريع بقيمة تصل إلى 1,1 مليار دينار ضمن قطاع النقل، بما في ذلك مشروع جنوب مدينة صباح الأحمد التابع للمؤسسة العامة للرعاية السكنية (300 مليون دينار) ومشروع الطريق الجنوبي الإقليمي التابع لوزارة الأشغال العامة (130 مليون دينار) في النصف الأول من عام 2022.

من جهة أخرى، تعافى نشاط قطاع النفط والغاز في الربع الرابع من عام 2021 بعد أن شهد هدوءا نسبيا في الفترات السابقة، إذ بلغت قيمة العقود المسندة 383 مليون دينار في الربع الرابع من 2021، مستحوذا على 70٪ من إجمالي المشاريع المسندة خلال الربع.

ويعزى ذلك بصفة رئيسية لإسناد مشروع مرافق إنتاج الغاز الجوراسي الوحدتين رقمي JPF4 وJPF5 التابع لشركة نفط الكويت (246 مليون دينار) ومشروع توصيل الآبار المعروف باسم «11 نمطا للآبار» (123 مليون دينار). وفي 2022، قد تصل قيمة العقود المسندة إلى 315 مليون دينار، بما في ذلك العديد من المشاريع النفطية التابعة لنفط الكويت (150 مليون دينار).

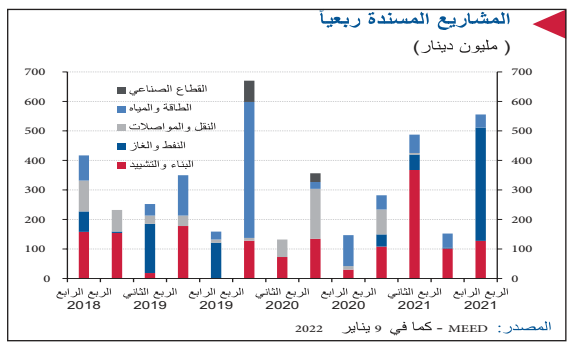

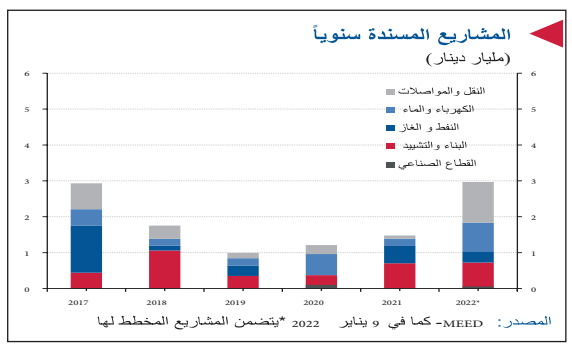

تقرير الشال

وفقاً لتقرير «S&P».. بمتوسط سنوي يبلغ 17 مليار دولار

84 مليار دولار عجز ميزانية الكويت حتى 2025

■ «الدين العام» والسحب من «الأجيال» دون إصلاح.. تصرف جائر بحق الكويت

قال تقرير الشال الأسبوعي إنه سبق ان ذكر مرارا وتكرارا أن تقارير التصنيف الائتماني تقارير مالية ومن الطيب أن يحصل فيها أي بلد على تصنيف مرتفع، والعكس صحيح، ولكنها تقارير تحذير وجمهورها مختلف، واهتمامها مالي وقصير الأمد، أما الاقتصاد ضمنها، ولدولنا النفطية تحديدا، فهو مجرد برواز. لذلك، لا بد من قراءة صحيحة لمحتوى التقرير، تعطيه ما يستحق من اهتمام، ولكن، اعتبار العمل على تحسين التصنيف وفقا لمؤشرات مالية وليس وفقا لمعايير الاستدامة الاقتصادية، أمر خاطئ، فالضرر المحتمل على الاقتصاد إن أخطأنا القراءة وأخطأنا الإجراء، لا يمكن جبره.

فقانون الدين العام أو السحب المنظم من احتياطي الأجيال القادمة من دون إصلاح جوهري للسياسات المالية والاقتصادية، تصرف جائر بحق البلد، والمثال القاطع، هو ما حدث للاحتياطي العام، وللأموال التي تم اقتراضها من السوق العالمي أو استبدال الأصول بين الاحتياطيين أو وقف الاقتطاع لصالح الأجيال القادمة، كلها أموال ضاعت هدرا. وتقرير «S&P» يثبت تصنيف الكويت السيادي عند (A+)، أي تثبيت لتصنيف يوليو الفائت 2021 مع استمرار النظرة السلبية على المستقبل، والتصنيف السيادي خاضع للمراجعة على المدى القصير، أي ما بين 12 و24 شهرا، وقد يخفض ما لم تنجح الكويت في إيجاد حل لعجزها عن تمويل الموازنة العامة.

والتصنيف قد يعدل النظرة المستقبلية إلى مستقرة إن نجحت الحكومة في تمرير قانون الدين العام أو السحب من احتياطي الأجيال القادمة، ويضيف تقرير الوكالة ما معناه ضرورة تبني سياسة مالية منضبطة. والفزاعة التي استخدمتها الوكالة هي تقديراتها بلوغ معدل عجز الموازنة للسنوات حتى عام 2025 نحو 12٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتقدر أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 140 مليار دولار في عام 2024.

أي ان متوسط رقم العجز المالي السنوي سوف يبلغ نحو 17 مليار دولار، أو نحو 84 مليار دولار للعجز المتراكم خلال تلك السنوات، وهو في تقديرها ربما الأعلى في العالم للدول المصنفة من قبلها.

ورغم انتقاد الوكالة الشديد لعجز الحكومات المتعاقبة وتخلف إجراءات الإصلاح لديها، أبقت الوكالة على تصنيف يوليو ثابتا لمبررات لها علاقة بمتغيرين استثنائيين خارج قدرة الإدارة العامة المحلية على التأثير فيها، وهما ارتفاع أسعار وإنتاج النفط، وحجم احتياطي الأجيال القادمة بعد مكاسبه الأخيرة.

وما تقدم يعني أن الكويت أمام ثلاث خلاصات، الأولى هي أنها عرضة للتأثر بعوامل هي خارج عن قدرتها على التحكم بها، وسوف تتأثر إيجابا أو سلبا ان تحسنت أو تراجعت، فإن تحسنت أوضاع سوق النفط وحجم صندوقها السيادي، سوف تستغلها إدارتها في تعميق اختلالات الاقتصاد، بشراء مزيد من الوقت بسياسات مالية واقتصادية بائسة، وإن تراجعت، ظهرت على السطح كل تبعات ومخاطر تلك الاختلالات. أما الخلاصة الثانية، فهي أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وتعني حتمية استمرار تدهور تصنيفها الائتماني، والخلاف هو حول التوقيت وليس النتيجة، ومع مرور الوقت، سوف تتآكل القدرة على إيجاد حلول ناجعة لعلاج أوضاعها المالية، ما يعني انتقالها إلى وضع اقتصادي مهدد لاستقرارها. والخلاصة الثالثة، هي أخذ خيارها الصحيح والصعب وإن جاء متأخرا لنقل تأثير عوامل خارجة عن قدرتها على التأثير فيها، إلى انتقال تدريجي لأخذ لزمام المبادرة في تنمية قدرتها على التأثير في مسارات سياساتها، وذلك لن يتحقق ما لم تكن مؤسسات سلطة اتخاذ القرار في الدولة، أو مجلس الوزراء على أقل تقدير، تتبنى مشروع إنقاذ موحد.

تساوت بأحد الأيام خلال جائحة «كورونا» مع سعر البرميل في السوق

كلفة إنتاج برميل النفط الكويتي قفزت 5 أضعاف خلال 20 عاماً

ذكر تقرير «الشال» الأسبوعي أنه ضمن أولويات برنامج الحكومة الحالية ترشيق القطاع العام، وهو هدف مكرر في خطط التنمية وبرامج الحكومات الأخيرة، وظل هدفا جيدا، ولكن ما تحقق حتى الآن هو عكسه، وتغيرت جوهريا أوضاع البلد المالية والاقتصادية، ولم يعد تحقيق ذلك الهدف خيارا، وإنما واجب. وأشار التقرير إلى أن أهم وأكبر القطاعات ضمن القطاع العام هو قطاع النفط، حيث تعرض القطاع لأكبر عملية انتفاخ وترهل وارتفاع في التكاليف، سواء بكوادره وامتيازاته أو باستثماراته الخاسرة حول العالم، أخطر تبعات ترهله أنه فقد أفضل ما لديه من قيادات بسبب مشروع خاطئ للتقاعد المبكر من أجل إحلال آخرين محلهم.

وإضافة إلى ارتفاع تكلفة إنتاج برميل النفط لمبررات لا علاقة لها بالإنتاجية إلى أكثر من خمسة أضعاف في أقل من عقدين من الزمن، حتى تساوت تكلفة إنتاج البرميل في يوم من أيام الجائحة، مع سعر برميل النفط الكويتي في السوق.

وذكر التقرير أن القطاع لديه استثمارات ضخمة فاشلة، بدايتها «سانتا في» في ثمانينيات القرن الماضي، مرورا بمصافي هولندا ومحطات بيع وقود التجزئة في بريطانيا وغاز الجنوب وسرقة ممنهجة لشركة ناقلاته، وانتهائها مؤخرا باستثماري مصفاة ثيتنام و«شركة البولي بروليين» المشتركة مع شركة كندية. ولم يبق للقطاع سوى التباكي على كنز فقده لفشل صفقة «كي داو» وهي صفقة لو تحققت لحصدت أكبر خسارة مما لحق القطاع من صفقات مثل مصفاة ثيتنام والشركة الكندية.

وما زال هناك من يعتقد أن صفقة «كي داو» هي صفقة لشراء نصف شركة «داو كيميكال»، بينما هي صفقة بائسة لشراء 40 مصنعا قديما من شركة «داو كيميكال»، من ضمنها مصنع في إيطاليا بملكية مناصفة بين القطاع و«داو كيميكال» تم إنشاؤه في عام 2004، خسر رأسماله مرة ونصف المرة، إضافة إلى التزام بسداد نحو 130 مليون دولار بعد 6 سنوات من المساهمة فيه، رغم أن معدل العائد الداخلي عند إقرار دراسته كان 16٪ ـ 18٪. وفي تبرير رسمي لشركة «داو كيميكال» لمشروع بيعها 40 مصنعا قديما للكويت، أي أقل من نصف المصانع القديمة التي تملكها، تذكر إدارة الشركة التالي «أنها ـ أي داو كيميكال ـ ترغب في الانتقال استراتيجيا من صناعة تقليدية سوق انتاجها مزدحم وهامش ربحيتها منخفض، إلى صناعة بتروكيماويات متقدمة، التنافس فيها محدود وهامش الربح فيها مرتفع». لذلك، كان هدفها من البيع هو تحصيل تمويل لشراء شركة «روم آند هاس» Rohm and Hass بالكامل، وكانت شركة صناعة بتروكيماويات متقدمة.

وفي المستقبل، قال التقرير إنه وفقا لسيناريوهات توقعات أسعار النفط على المدى الطويل، إدارة قطاع النفط تتطلب توافر رشاقة وقدرة وحصافة ومهنية عالية، فالفارق ما بين أسعار النفط المحتملة في السوق، وتكاليف انتاج البرميل إن استمرت الممارسات على ما هي عليه، سيضيق، وستكون نتائجه وخيمة على المالية العامة.

ومن أمثلة السيناريوهات المحتملة، ما ذكره تقرير وكالة «ستاندرد آند بورز» الأخير، فتوقعاته لمعدل أسعار النفط في عام 2022 و2023 هي 65 دولارا و55 دولارا على التوالي هبوطا من معدل 71 دولارا في عام 2021، وتقديراته لسعر تعادل موازنة الكويت حتى عام 2025 هي 85 ـ 90 دولارا للبرميل.

تضمنت تمديد مهلة تقديم تقارير كفاية رأس المال للفترات المالية السنوية إلى 90 يوماً

«أسواق المال» تعدل بعض تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم

قرر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه المنعقد في 19 يناير الجاري، تعديل بعض تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، والواردة ضمن الكتاب السابع عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، حيث تضمنت التعديلات بشكل رئيسي ما يلي:

● إضافة تعريف لمصطلح «الشركات المالية»، وبيان طبيعة الاستثمارات التي يمكن تصنيفها كـ «شركات مالية».

● تمديد مهلة تقديم تقارير كفاية رأس المال للفترات المالية السنوية إلى 90 يوما، وذلك لتتوافق مع مهلة تقديم البيانات المالية السنوية.

● إعفاء الشخص المرخص له الذي ينطبق عليه الإعفاء الوارد في المادة (2ـ7) من الكتاب السابع عشر، من تقديم تقارير كفاية رأس المال ربع السنوية عن الفترات المالية المرحلية.

● جواز احتساب حقوق الأقلية الناشئة من تجميع البيانات المالية لأنظمة الاستثمار الجماعي القائمة والمرخصة من قبل الهيئة، ضمن حقوق الأقلية المؤهلة في رأس المال الرقابي المتوافر.

● تحديد نسبة متطلبات رأس المال للاستثمارات المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر (FVOCI) وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS9)، أو المصنفة كاستثمارات في شركات زميلة/ مشروعات مشتركة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 (IAS 28).

● جواز إلزام هيئة أسواق المال للأشخاص المرخص لهم باحتساب متطلبات رأس مال لمخاطر الاستثمار بنسبة 60٪ على الاستثمارات التي ترى الهيئة وجود ارتفاع في مخاطرها.

التجاري
Al-Tijari

إعلان تذكيري

اعلان عن فتح باب الترشيح لاستكمال عدد الأعضاء المستقلين لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي للدورة الحالية (2021-2023)

يعلن البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع) أن فترة فتح باب الترشح لاستكمال عدد الأعضاء المستقلين للدورة الحالية 2021-2023 سوف تنتهي يوم الخميس الموافق 2022/2/3.
لذا على السادة الكرام ممن يرغبون في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل وتتوافر فيهم القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة وفقاً للمادة (68) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة وتعديلاتهما أن يتقدموا إلى أمانة سر مجلس الإدارة في المقر الرئيسي للبنك - الدور الثامن - بطلب الترشيح على النموذج المعد لذلك من قبل بنك الكويت المركزي مقروناً بالمستندات المؤيدة لاستيفائهم الشروط المطلوبة.

للاستفسار هاتف : 22990334 - 22990880

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة

التجاري ...هو إختياري
1 888 225 cbk.com
AltijariCBK Commercial Bank of Kuwait 50888225